Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

# دور الهيئة الأممية في حماية حقوق اللاجئ السوري

الباحث: فريد برق* والباحثة: سميحة برق**

**الملخص:**

نتج عن التحولات البنيوية التي شهدتها الأزمة السورية بعد 2011 تنامي وتيرة الحراك الديموغرافي للنازحين داخليا واللاجئين السوريين، فمعايشة هؤلاء لمختلف مظاهر التهديد البنيوي والمادي في الدول المضيفة استوجب تدخل مختلف فواعل المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية ومحاولة إدماجهم مجتمعيا واقتصاديا، إن توفير الحماية الدولية لهؤلاء اللاجئين استوجب تدخل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين *UNCHR* لتقديم المساعدات الإنسانية والاستفادة من الدعم المادي للمؤسسات المانحة في مجال تعليم الأطفال وتوفير دورات تكوينية للشباب قصد تحريرهم من الخوف والحاجة، لذلك حاولنا من خلال دراستنا رصد مراحل التطور الكرونولوجي لازمة اللجوء السوري، التهديدات اللاتماثلية التي يعانيها اللاجئون في الدول المضيفة (المجاورة والأوروبية)، طريقة احتواء المفوضية السامية لهذه الأزمة والمعيقات التي تواجهها في أداء مهامها الأمر الذي يفرض عليها تطوير نهج مجتمعي يمكن من إدارة شؤون اللاجئين السوريين ومساعدتهم ذاتياً.

---

*– **الباحث: فريد برق:** تاريخ الازدياد ومكانه: 18 سبتمبر1989، ولاية: خنشلة/ الجزائر، طالب سنة ثالثة دكتوراه تخصص حقوق جامعة فرحات حشاد –مجمع المنار– تونس.

**– **الباحثة: برق سميحة:** تاريخ الازدياد ومكانه: 23 ديسمبر1992م، ولاية: خنشلة بالجزائر، باحثة دكتوراه بجامعة فرحات حشاد –المنار– تونس تخصص علوم سياسية، متحصلة على شهادة الماستر تخصص دراسات أمنية من جامعة عباس لغرور خنشلة –الجزائر– للموسم الدراسي 2015/2016م.

**English summary :**

Structural transformations resulted in Syrian crisis after 2011 growing pace of demographic mobility for IDPs and refugees are experiencing these various manifestations of structural and material threat in host States necessitated a different intervention now bereft of the international community led by the United Nations to provide humanitarian aid and try to integrate them socially and economically, To provide international protection to refugees necessitated the intervention of UNHCR High Commissioner for refugees, UNCHR to provide humanitarian aid and benefit from the financial support of donor institutions in the field of education and training courses for young people intended to free them from fear and need, so we tried through our monitoring of development stages Syrian asylum crisis, asymmetric threats affecting refugees in host countries (neighboring and European), a way to contain this crisis and, UNCHCR obstacles faced in performing which forces them to develop a community approach can manage Syrian refugees and help them.

**مقدمة:**

أسفر النزاع في الدولة السورية بعد2011 الذي تقوده القوات الحكومية بالتنسيق مع الجماعات التي تدعمها ضد المليشيات المسلحة عن تحطيم البنى التحتية، هشاشة الحياة الاقتصادية والقيام بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تعرض هذه الدولة لمشاريع الانقسام والتنافس الدولي والإقليمي كلها عوامل دفعت بالمدنيين للنزوح داخليا أو طلب اللجوء في الدول المجاورة (الأردن، لبنان وتركيا) والأوروبية بحثا عن حياة أفضل، لكن معايشتهم لظروف معيشية سيئة وتعرضهم للعنف المجتمعي داخل الدول المضيفة استوجب تحرك المجتمع الدولي بمختلف فواعله وبقيادة من الأمم المتحدة لتقديم الاحتياجات الأساسية، الاهتمام بالجانب الصحي، التعليمي والاقتصادي، إلا أن وجود العديد من المعيقات البيروقراطية، المالية والمؤسساتية حال دون توفير الحماية الدولية لهم، وعليه نطرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية دور الأمم المتحدة في توفير الحماية الدولية للاجئين السوريين؟

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية سنطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تطورت أزمة اللاجئين السوريين؟
- فيما تكمن المخاطر والتهديدات التي يواجهها اللاجئون السوريون في الدول المضيفة؟
- هل تمكنت المفوضية السامية *UNCHR*من إدارة أزمة اللاجئين السوريين؟

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية سنقدم الفرضيات التالية:

_ بقدر تخلي الدول الممولة لوكالات الأمم المتحدة عن سياسات المساعدة الانتقائية وازدواجية المعايير من جهة وإبداء الدول المضيفة والمنظمات غير الحكومية الرغبة والإرادة السياسية الفعلية لتقديم المساعدة فان ذلك يسهل على الهيئة ابتكار خطة إستراتيجية شاملة لإعادة دمج اللاجئين السوريين مجتمعيا واقتصاديا.

1- من أسباب تطور وتيرة اللجوء السوري الأعمال الوحشية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تقوم بها المليشيات المسلحة المدعومة من طرف النظام الحاكم.

2- كلما زاد تدفق موجات اللاجئين السورين زاد ذلك من صعوبة تحقيق الدول المضيفة للاستقرار داخل المخيمات ما يجعلهم عرضة لمختلف أشكال الإجرام المنظم، تدني مستوى المعيشة والفقر البنيوي كون المجتمعات المحلية المضيفة تعتبرهم كمصدر تهديد.

3- بقدر تقديم المفوضة السامية لشؤون اللاجئين أسرع استجابة في تاريخها للاجئين السورين لكنها تبقى في حاجة لاستجابة دولية فعالة تمكنها من تطوير النهج المجتمعي لإدماج

اللاجئين اقتصاديا، تعزيز فرص العمل، التعليم وتوفير الاحتياجات الإنسانية على أوسع نطاق.

وللإجابة على الإشكالية والفرضيات المطروحة تم تقسيم دراستنا إلى المحاور التالية:

**المحور الأول: كرونولوجيا تطور اللجوء السوري**

أولا: مقاربة مفاهيمية لدراسة ظاهرة اللجوء

ثانيا: تطور ظاهرة اللجوء السوري

**المحور الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي يواجهها اللاجئون في الدول المستقبلة**

أولا: في دول الجوار (تركيا أنموذجا)

ثانيا: في دول الاتحاد الأوروبي (ألمانيا أنموذجا)

**المحور الثالث: الآليات المعتمدة من طرف الأمم المتحدة لحماية اللاجئين السوريين**

أولا: تدخل الهيئة الأممية لتقديم المساعدات وتحسين أوضاع اللاجئين السوريين

ثانيا: آفاق تطوير فعالية الهيئة لحماية اللاجئين السوريين

## المحور الأول: كرونولوجيا تطور اللجوء السوري

مرت ظاهرة اللجوء السوري بالعديد من المراحل التي تزامنت وتعدد النتائج السياسية، الاقتصادية والهوياتية التي وجهت المدنيين نحو تبني ذلك كوسيلة للبحث عن الاستقرار والأمن في دول العالم لذلك سنقوم من خلال هذا المحور بتوضيح مفهوم اللجوء ورصد مختلف المراحل التي مر بها قصد بناء تصور متكامل حول الظاهرة محل الدراسة.

### أولا: مقاربة مفاهيمية لدراسة ظاهرة اللجوء

سنحاول من خلال هذا العنصر عرض مجموعة من التعاريف الفقهية والدولية لمصطلح اللجوء والعلاقة التي تربط هذا الأخير بغيره من المصطلحات التي تتشابك من حيث المفهوم.

**تعريف اللاجئ**

_يعرف اللاجئ بكونه ذلك "الشخص الذي وقع تحت ضغط اضطره إلى ترك وطنه وأصبح محتاجا لرعاية الأخريين أي يشمل أي شخص ترك بلده وانتقل على دولة أخرى من اجل حمايته بسلطانها"[1]

_كما يعرف على انه" كل شخص هجر موطنه الأصلي أو ابعد عنه بوسائل التخويف فلجا إلى إقليم دولة أخرى طلبا للحماية أو لحرمانه من العودة إلى موطنه الأصلي"[2]

الملاحظ على التعريفين هو التركيز على دوافع الخوف، الاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان التي تجعل مواطني بلد معين يهجرونه بشكل قسري بحثا عن الحماية الدولية من طرف الهيئات المختصة أو الدول المجاورة الأمر الذي يجعل مسالة العودة للبلد الأم غير واردة.

يمكن إعطاء تعريف إجرائي للاجئ على انه شخص غير القادر على العيش في بلده نتيجة الخطر والتهديد الذي يعانيه بسبب النزاعات أو الحروب الأهلية فيرفض الحماية القانونية لدولته ويتجه لأقاليم أخرى للتحرر من الخوف والحاجة دون إبداء الرغبة بالرجوع لوطنه.

**المركز القانوني للاجئ في المواثيق الدولية:**

اعتبر اللاجئون فئة من الناس نزحوا لدولة أخرى نظرا لظروف أمنية حالة دون بقائهم في مواطنهم الأصلي فعدم انتفاعهم بحماية حكوماتهم وغياب رغبتهم في العودة لها جعلهم محط أنظار المجتمع الدولي لدرجة استحداث قانون خاص بهم يسمى بالقانون الدولي للاجئين يعنى بمجموع القواعد القانونية والإجراءات ذات البعد الدولي والإقليم والمحلي التي تنظم عملية اللجوء باعتباره حقا للأفراد والتزاما من قبل الدول والمجتمع الدولي للذين اضطهدوا إلى أن يغيروا محل سكناهم في بلدانهم نازحون أو يلتمسون اللجوء في بلد آخر لاجئون[3]

[1] عبد الحليم بن مشري، " ماهية الهجرة غير الشرعية"، مجلة المفكر، العدد السابع، ( د س ن)،ص101.

[2] صلاح الدين طلب فرج، "حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد الأول،2009، ص162.

[3] مظهر الشاكر، القانون الدولي للاجئين دراسة قانونية تحليلية قراءة في حق اللاجئ، (بغداد: (د د ن)، 2014، ص45).

**اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين 1951:**

عرفت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى اللاجئ على انه" كل شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل أول افريل1951 وبسبب تخوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع لعرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية خارج دولة إقامته ولا يستطيع ولا يريد لذلك الخوف أن ستظل بحماية ذلك البلد"

ارتئ الفقهاء أن هذه الاتفاقية ركزت على الشرط الزمني لتحديد مفهوم اللاجئ حيث جاءت لتحل مشكلة اللاجئين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية ما جعل منها اتفاقية إقليمية تخص لاجئي أوروبا كما لم تنص هذه الاتفاقية على المعنى الحقيقي للجوء حيث ركزت على الأسباب السياسية، الاقتصادية والدينية بشكل فردي متجاوزة التحرك الجماعي نتيجة التهديد والخوف الذي يعانيه المواطنون جراء النزاعات والحروب الأهلية كنموذج رواندا 1945والأزمة السورية بعد2011.

تدارك البروتوكول الإضافي للاتفاقية سابقة الذكر سنة1967الوضع الخاص باللاجئين حيث أكدت على ضرورة تعاون الهيئة الأممية مع السلطات الوطنية، ينطبق لفظ اللاجئ الوارد في المادة الأولى من الاتفاقية ليصبح تعريف اللاجئ يشمل كل من تنطبق عليه شروط الأخرى دون تحديد المدة الزمنية وعبارة(بنتيجة تلك الأحداث) يعاب على هذه الاتفاقية تناول موضوع اللجوء الخاص بالأفراد وليس الجماعات[4].

تضمنت الاتفاقية وجود أربع شروط يمكن من خلالها تحديد المركز القانوني للاجئ سنقوم بإجمالها في الأتي[5]:

- ضرورة توفر حالة خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد.
- يجب أن يكون الاضطهاد قائما على أساس العرق، الدين، الجنس أو الانتماء إلى فئة اجتماعية أو أراء سياسية.
- يجب أن يكون خارج البلد الذي يحمل جنسيته أي في حالة عديمي الجنسية وهو خارج بلد إقامته.
- لا يرغب في حماية بلده الأصلي ولا العودة إليه بسبب الخوف.

[4] مرجع نفسه، ص55.

[5] سنان طالب عبد الشهيد، "حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (د س ن)، ص304.

**علاقة مصطلح اللجوء بغيره من المفاهيم**

يرتبط اللجوء كأحد الأزمات التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة بالعديد من المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة التي سنوضح مواطن الارتباط بينها.

**الهجرة غير النظامية*Illegal Immigration***

يقصد بالهجرة غير الشرعية "الركود السري، الهروب والمرور بأية وسيلة غير شرعية وغير قانونية للخروج من البلاد وذلك لوضع حد للمتابعات القضائية والإدارية أو كحل وحيد للتخلص من المشاكل التي يتخبطون فيها كما تعني أيضا المعيشة في الخارج دون وثائق قانونية"[6]

توضح الهجرة غير الشرعية حركة انتقال الأشخاص بدخولهم دولة أجنبية بهدف العمل أو الإقامة لمدة زمنية دائمة أو طويلة بحثا عن وضع اقتصادي، سياسي واجتماعي أفضل بشكل سري ومخالف للقانون، اعتبرت رهانا امنيا اتخذ الطابع المؤمنن باعتباره تهديدا للهوية الوطنية(تصادم الهويات الحضارية)حيث تترجم مسالة اندماج المهاجرين على سبيل المثال في المجتمعات الغربية أزمة متعددة الثقافات تؤثر على البرامج التنموية ما يزيد من تنامي مظاهر العنف واستعمال السلاح[7].

يكمن وجه التشابه بين المصطلحين من حيث الدوافع القهرية التي كان يعيشها المهاجر غير الشرعي في بلده وهو ما يعيشه اللاجئ في بلده من انتهاكات لحقوق الإنسان، الاضطهاد والعنف، في حين يمكن التفريق بينهما من حيث تقديم طلب اللجوء عند أول دولة ينزل بها اللاجئ حيث يصبح هذا الأخير مهاجرا غير شرعي في حالة عدم تقديم هذا الطلب وانتقل إلى دولة أخرى مجاورة وطلب فيها اللجوء، كما يوجد وضع آخر يعتبر فيه اللاجئ مهاجرا غير شرعي تتمثل في عدم ترك الدولة المستقبلة إذا ما رفضت هذه الأخيرة استمارة طلب اللجوء[8].

[6] محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، ص23).

[7] بشرى قسبوط،"تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، متحصل عليه من:
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=277:-immmih-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10

[8] عبد الحليم بن مشري،مرجع سابق، ص 101.

**النزوح الداخلي***Internal Displacement*

يعرف النازح على انه " كل فرد وجد نفسه مضطرا نتيجة الاضطهاد أو الظرف القاهر الواقع عليه أو الذي من الممكن أن يقع عليه، لان يغير.محل سكناه أو إقامته داخل بلده لسبب واحد أو عدة أسباب من أهمها(العرق،الدين،الجنسية، الانتماء إلى فئة اجتماعية أو دينية معينة، الآراء السياسية، الإرهاب، الحرب الخارجية والحرب الأهلية والعدوان،الحرمان.والظلم،النظام البيئي المتدهور في بلده أو نتيجة حصول كوارث طبيعية أو صناعية)[9].

النازحون داخليا هم الأشخاص والمجموعات الذين اجبروا على أو اضطروا إلى الفرار وترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة كنتيجة أو سعيا لتفادي آثار النزاع المسلح وحالات العنف المعمم وانتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو البشرية والذين لم يعبروا حدود الدولة المعترف بها.

وعليه يمكن القول أن النازحين داخليا أشخاص اجبروا على مغادرة منازلهم بشكل قسري مع بقائهم داخل حدود مواطنهم حيث تكون الحكومات مسؤولة عن حمايتهم قانونيا عكس اللاجئين الذين يعبرون الحدود الوطنية لدولهم ولا يتمتعون بحمايتها، يمكن الاختلاف أيضا في مكان الإقامة فالنازحون داخليا يقيمون في أماكن مؤقتة أثناء عملية الترحيل او يحلون ضيوفا على اسر مضيفة بينما يعيش اللاجئون في المخيمات[10].

**ثانيا: تطور ظاهرة اللجوء السوري**

اتسمت أولى مراحل اللجوء السوري بهرب مجموعات كبيرة من الأشخاص خوفا من القصف والعنف الذي بدا بعد وقت قصير من اندلا ع الأزمة السورية سنة 2011حيث دخل بعض اللاجئين منطقة هاتاي في تركيا وشمال لبنان للبحث عن ملجأ في بلدات وادي خالد وطرابلس، كما دفع الحصار العسكري المفروض على شمال غرب سوريا الآلاف لعبور الحدود حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين المقيمين في مخيمات على الحدود السورية التركية 7,000 لاجئ التشرد خلال هذه المرحلة الأولى من النزاع تركيا المجاورة بسبب القصف والقتال الثقيلة[11].

[9] محمد بلمديوني،"وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد17، 2017.ص64.
[10] محمد عباس محسن، "القانون الدولي الانساني وحماية النازحين داخليا حالة النزوح في العراق"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ( د س ن)، ص08.
[11]Elizabeth Ferris And Others, Syrian Crisis: Massive Displacement, Dire Needs And A Shortage Of Solutions, foreign policy at brookings, p,11 , 2013, in:

ليكون منتصف سنة 2012 مرحلة حاسمة في تحديد مصير أزمة اللاجئين السوريين حيث عرفت ارتفاعا مطردا نتيجة ديناميات الصراع المسلح، الأعمال الوحشية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني من قبل القوات الحكومية والجماعات المسلحة التي تعمل بدعم منها والمليشيات المسلحة المنشقة في أن تكون العوامل الرئيسية الدافعة للتشرد الداخلي، فالتحول الكبير في إستراتيجية الحكومة المناهضة للثورة، الاستخدام غير المتناسب للقوة العسكرية والقصف المنتظم للإحياء كلها عوامل أدت لزيادة هائلة في أعداد اللاجئين والمشردين داخليا (50,000 إلى 60,000 من حمص وحدها) فضلا عن تدفق موجات كبيرة من الأشخاص الفارين من المعارك في وسط وشمال سوريا نحو لبنان وتركيا، فحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة بلغ عدد اللاجئين في البلدان المجاورة40,000 قبل مارس 2012. الأمر الذي جعل المفوضية تعمل إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى على توجيه نداء من أجل مبلغ 84 مليون لمساعدة اللاجئين السوريين، بما في ذلك خطة استجابة إقليمية تحدد الاحتياجات الإنسانية للمنطقة لمدة ستة أشهر[12].

**خريطة رقم (1): خريطة توضح مراكز مخيمات اللاجئين السوريين كثافتهم السكانية في الدول المضيفة.**

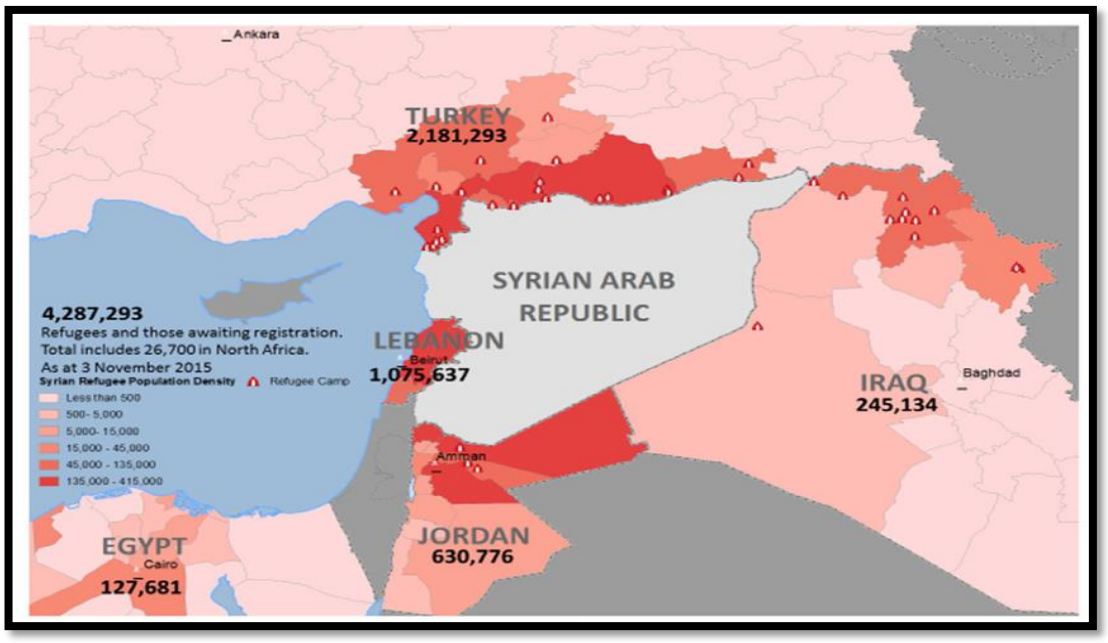


**Source** : Syrian Humanitarian Disaster, in :
https://www.researchgate.net/figure/289521695_fig2_Figure-2-Map-of-Syrian-refugee-density-and-camp-placements-in-border-hosting-countries

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Syrian-CrisisMassive-Displacement-Dire-Needs-and-Shortage-of-Solutions-September-18-2013.pdf

[12] ibid, p12.

بيد أن مواجهة هؤلاء اللاجئين لأوضاع بالغة الصعوبة في البلدان المجاورة كتركيا، لبنان والأردن كارتفاع تكلفة المعيشة والموارد التي يقدمونها على أنها تستخدم بلدانهم الأصلية، بقائهم في مراكز عادية تفتقر لأبسط مرافق الحياة وصعوبة الوصول إلى المؤسسات التعليمية بالنسبة لأطفالهم كما ساهم تدهور الإمدادات المقدمة لهم من برنامج الأغذية العالمي *WFP* خلال سنة 2015 كلها دوافع جعلت اللاجئين يتوجهون لشق طريقهم إلى موارد كافية في القارة الأوروبية، وقد قدمت البلدان الصناعية برامج القبول القانونية القليلة لعدد معين الأمر الذي احدث جملة من التحولات على الطرق الرئيسية للهجرة إلى غاية 2014 كانت معظم مناطق العبور تكون من خلال ايطاليا إلى غاية منتصف سنة 2015 حيث تزايد عدد اللاجئين واختير طريق شرق البحر المتوسط (عن طريق تركيا واليونان) كونه اقل تكلفة وخطر[13] لتصبح رحلة اللجوء من سوريا أكثر صرامة فالعديد من الناس أجبروا على دفع رشاوى في نقاط التفتيش المسلحة المنتشرة على طول الحدود. قال البيان أن اللاجئين الذين يعبرون الصحراء إلى شرق الأردن يجبرون على دفع مبالغ ضخمة (100 دولار أمريكي أو أكثر) للمهربين لنقلهم إلى مكان أمن[14].

**المحور الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي يواجهها اللاجئون في الدول المستقبلة**

قدرت الأمم المتحدة سنة 2015 وفيات المدنيين 250,000 نتيجة النزاع السوري بين مختلف الفصائل الأمر الذي دفع المواطنين السوريين للفرار بحثا عن الأمن والاستقرار بتوجههم للبلدان المجاورة وتوفير الحماية الدولية التي تلتزم بها الهيئة الأممية.

[13] Marcus Engler , Germany in the refugee crisis – background, reactions and challenges, financial support by the European Commission., 2016, p 4, in: https://pl.boell.org/sites/default/files/uploads/2016/04/germany_refugeecrisis_marcus_engler.pdf

[14] Adrian Edwards, Needs soar as number of Syrian refugees tops 3 million, the u n refegee agency, in : http://www.unhcr.org/53ff76c99.html

**أولا: في دول الجوار (تركيا أنموذجا)**

**خريطة رقم (2): حركية اللاجئين السوريين نحو دول الجوار**

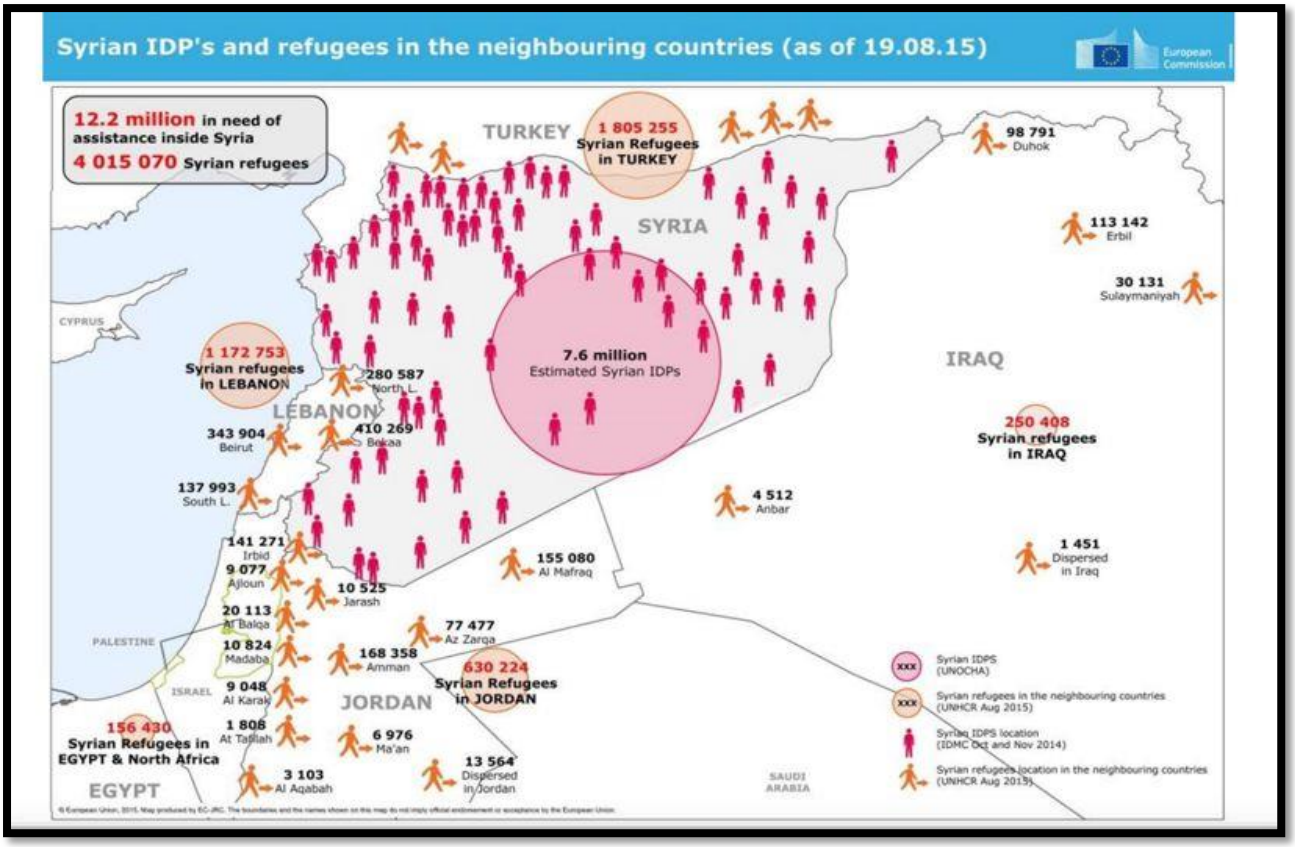


**Source** : Mapping the Syrian refugee crisis across Europe: in pictures, in: http://www.wired.co.uk/article/europe-syria-refugee-crisis-maps

تظهر هذه الخريطة مسار توجه اللاجئين السوريين، حيث توضح وجود 7.6 مليون من المشردين داخليا، العديد قد عبروا الحدود إلى البلدان المجاورة، تقديم أكثر من 1 مليون طلب اللجوء في لبنان وحوالي 2 مليون في تركيا في حين توجه آخرون نحو الأردن، مصر والعراق وحتى القارة الأوروبية أملا في الاستقرار.

بلغ عدد اللاجئين في تركيا ما يزيد عن 3.2 مليون، مما يجعل تركيا اكبر بلد مضيف للاجئين في العالم، حيث لا يزال حوالي 90% من اللاجئين السوريين في تركيا يعيشون خارج المخيمات مع محدودية وصول الخدمات الأساسية.

عملت الحكومة التركية على ترسيخ خطة عمل شاملة، مدروسة، منسقة ومتعددة الأبعاد لمعالجة قضية اللاجئين السوريين كخطوة إيجابية تم بتعيين مستشار للهجرة والمساعدات الإنسانية بالوزارة الأولى المسؤولة عن تنسيق المكاتب المتعلقة باللاجئين المنتشرة حاليا تحت وزارات متعددة. تهتم بخدمات التعليم الديني، المرافق الصحية، القوى العاملة، الدعم الاجتماعي والتكامل، المعونة الإنسانية، الحكم المحلي والبنية التحتية، حاليا يجري النظر في وحدة جديدة في إطار وزارة شؤون الأسرة والسياسات الاجتماعية، كما الحكومة التركية على ترتيبات جديدة تسهل فتح حساب مصرفي مع بطاقات هوية مؤقتة للاجئين.

من الناحية الاقتصادية، ساهمت وكالات العمل التركية في وضع خطة إستراتيجية لإتاحة التدريب المهني وتكوين قوة عاملة سورية قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل التركي عبر تحديد القطاعات التي تحتاج إلى قوة عمل إضافية وتعيين قدرات السوريين في جميع أنحاء تركيا وعدم اقتصار ذلك على اليد البسيطة وإنما رجال الأعمال السوريين الذين ينبغي تشجيعهم على إعادة تأسيس أعمالهم التجارية لاسيما نشاط المنظمات المحلية شبه الرسمية ما يخول للسلطات المحلية إعادة إدماج الشركات السورية في الحياة الاقتصادية المحلية، مثال ذلك زيادة عدد الشركات السورية المسجلة في "غرفة التجارة غازي عنتاب" التي لم تتجاوز 60شركة في فترة ما قبل الحرب إلى عدد بلغ 209 سنة2014 وهو اعتراف بالقيمة المحتملة التي يمكن أن تجلبها الشركات السورية إلى السوق التركية[15].

في حين يعايش اللاجئون السوريون العديد من مظاهر العنف البنيوي والمادي التي تحول دون توافر مقومات العيش الحسنة التي تمكنهم من تجاوز الخوف والفاقة والتي يمكن إجمالها في الآتي:

**الظروف المعيشية والبطالة:**

اعتبرت من أكثر العقبات في طريق الاندماج الاجتماعي للاجئين السوريين في تركيا، فالتنفيذ الفعلي للتشريع الجديد الذي ينص على منح تصاريح عمل للاجئين سنة 2016 مازال يحتاج المزيد من الوقت، فضلا عن افتقار اللاجئين لصورة العمل بشكل قانوني ما يجعلهم عرضة للاستغلال كون البديل الوحيد لهم هو العمل غير القانوني بأجور منخفضة دون أي منافع اجتماعية، إضافة لعمالة الأطفال التي

[15]Sabiha Senyücel Gündoğar And Sebastien Babaud, "Syrian Refugees In Turkey: Challenges To And Opportunities For Longer-Term Integration", Eu Under The Instrument For Stability, 2016,p 3 in: https://www.saferworld.org.uk/downloads/pubdocs/c4p-turkey-briefing-final.pdf

تزايدت وتدفق عدد اللاجئين السوريين، فقد أسفر التوسع في القوة العاملة غير المشروعة عن تأثير سلبي على فرص العمل في المجتمعات المحلية المضيفة.

**الإجرام المنظم نتيجة انعدام الثقة (اللاجئين السوريين/ المجتمع المحلي المضيف)**

يعد "طلب اللجوء كحق من حقوق الإنسان" مفهوم جديد ومبهم بالنسبة للمجتمع التركي، فالشعور بالتهديد المادي في المجتمع المحلي تجاه خطر اللاجئين السوريين يساهم في تنامي مشاعر الكراهية، اللاثقة والشك تجاه الآخر بالإضافة إلى المصاعب الاقتصادية ما يزيد من تنامي الأنشطة الإجرامية كوسيلة للحماية المادية والاقتصادية. فعلى الرغم من غياب معدلات إجرام كبيرة في المناطق ذات الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين إلا انه لا يعني عدم زيادتها في المستقبل خاصة إذا كانت جهود التكامل الاجتماعي تقصر فقط على المساعدة الإنسانية فانعدام الأمن الاقتصادي يعد من بين الأسباب الرئيسية التي قد تجذب الشباب السوري إلى منظمات متطرفة كونها واحدة من الإمكانيات المتاحة لهم الأمر الذي يجعل صانعي القرار بحاجة إلى استنباط أدوات للإدماج الاجتماعي والاقتصادي بغية استنزاف حوض تجنيد الجماعات المتطرفة والمنظمات استباقيا قبل أن تصبح تهديدا خطيرا[16].

**بيروقراطية مؤسسات احتياجات اللاجئين (عدم التنسيق والكفاءة)**

يصف اللاجئون السوريون البيروقراطية التركية بالجمود، غياب التصميم والتنسيق مع مختلف المكاتب المعنية بجوانب احتياجات اللاجئين والتي تنتج عن عدم إتباع نهج موحد، فالصعوبة المتزايدة التي يجدونها تكمن في التعاون مع المؤسسات البيروقراطية نظرا للعقبات التي لا يمكنهم التغلب عليها، فالتردد للتعبير عن مطالبهم من خلال القنوات البيروقراطية يوضح مدى تباين الإجراءات المؤسساتية قي المقاطعات والخدمات حتى داخل المؤسسة الواحدة، لكنها تبقى ظروف أفضل من تلك الموجودة في البلدان الأخرى التي تستضيف اللاجئين السوريين كلبنان، الأردن والعراق وبالتالي فإنها تميل إلى التماس المشورة من خلال الاتصالات الشخصية بدلاً من تلك الرسمية[17]

**مخاطر التوتر المجتمعي والتطرف الدولي:**

تعود سرعة تدفق عدد اللاجئين السوريين إلى الدولة التركية لاعتبر الشباب السوري هذا البلد كمنطقة ترانزيت مصدرة وموردة لمختلف أشكال التهديد العابر للحدود (تجارة الأسلحة، المخدرات والبشر) فالنسبة لهم في "أرض الوعود" التي ستحسن ظروف معيشتهم السيئة والبحث عن فرص أوفر في الدول الغربية، فهي عوامل رئيسية تفسر تعرض حياتهم للخطر واتخاذ رحلة القارب الخطيرة نحو المجهول.

---

[16] Ibid,,p 5..

[17] Ibid,,p 6.

مجتمعيا ظهرت توترات كبرى واشتباكات بين السكان المحليين واللاجئين السورين حتى خلال التبادلات اليومية البسيطة نتيجة الانزعاج بشأن تدفقهم إلى المدن التركية على مدى السنوات القليلة الماضية، على سبيل المثال أبلغ الهجمات التي تعرض لها المجتمع السوري اللاجئ كانت سنة 2014 في غازي عنتاب، حاجز اللغة يعاني اللاجئون من مشكلات في تعليم أبنائهم نظرا لاعتماد النظام التعليمي التركي اللغة التركية كلغة رسمية في جميع المراحل التعليمية، أما في المدن الحدودية في تركيا قد أظهرت المرأة السورية تفاعلا وتكيفا مع ظروف ما بعد الحرب واللاجئين حيث تتجه للعمل من اجل تقديم الدخل للأسرة ما يستوجب تمكين دورها من خلال توفير فرص الائتمان الصغير لدعم هذه العائلات[18].

**ثانيا: في دول الاتحاد الأوروبي (ألمانيا أنموذجا)**

اهتمت دول الاتحاد الأوروبي بضرورة دمج اللاجئين في مجتمعاتها، حيث عملت على بلوغ تشريع يتولى حماية حقوق اللاجئين بمنح حق هؤلاء في التصدي لرفض طلب اللجوء من خلال التجاوز المباشر أو استحضار مترجمين أو عن طريق التفويض القضائي، وقد اعتبر الفقهاء في مجال القانون الدولي الإنساني أن هذا الحق المتميز يشمل اللاجئين بحماية دولية كون هذه النظرة الإنسانية تشمل المشاركين في الهجرة غير الشرعية، لكن التدفق السريع لموجات هذه الأخيرة نحو المجتمعات الأوروبية جعلها تتجه لآلية الاندماج إلا في الحالات الضرورية[19].

**خريطة رقم (2): خريطة توضح حركة اللجوء السوري في القارة الأوروبية**

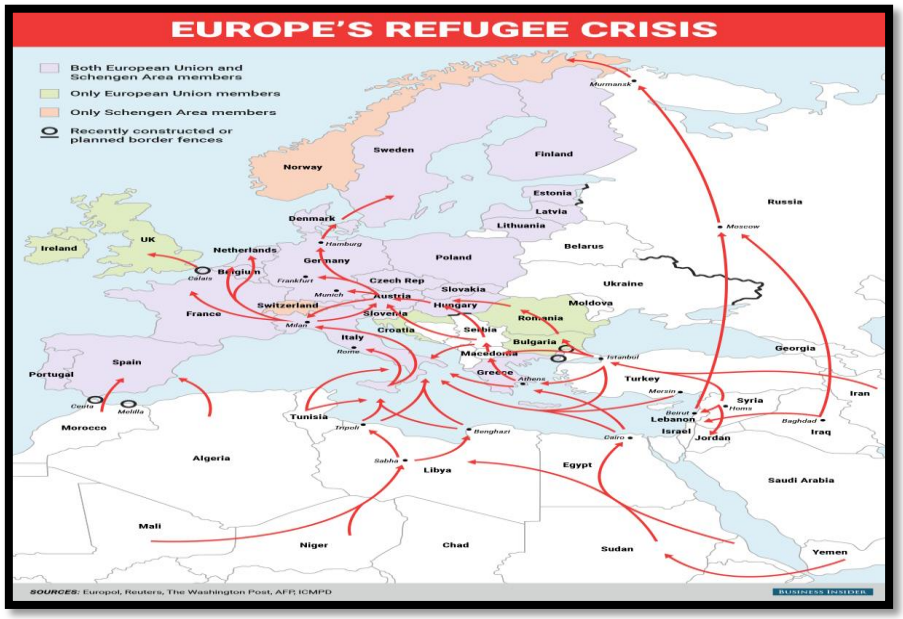


6. [18] Ibid,,p

[19] محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص39.

Source : This map shows the routes of Europe's refugee nightmare — and how it's getting worse, in:
http://www.businessinsider.fr/us/map-of-europe-refugee-crisis-2015-9/

قدم الاتحاد الأوروبي بمشاركة من اليونيسيف مشروعا لدعم التعليم في تركيا، تمثلت هذه المساهمة بتحويلات نقدية قدرت ب34 مليون اورو مرة كل شهرين لأسر اللاجئين الضعفاء الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة بانتظام كذلك شمل المشروع عنصر حماية الأطفال ضمانا لاستمرار التحاق وحضور اللاجئين فضلا عن تقديم خدمات تكميلية لحماية الطفل بالإضافة لسلسلة من مشاريع المساعدة الإنسانية التي بدأت خلال عامي 2016 2017[20].

عمل الاتحاد الأوروبي على عقد اتفاق مع الدولة التركية من اجل كبح جماح موجات الهجرة غير الشرعية وتقنين أزمة اللاجئين وقد نص على إلزامية عودة جميع المهاجرين غير الشرعيين وإعادة توطين اللاجئين السوريين في الاتحاد وتخيرهم في قرار الرجوع لبلدهم اعتبارا من 20 مارس 2016لكن الدراسة المعمقة لهذا القرار لا يفسر إيجاد حل مستدام لإدارة تدفقات اللاجئين، حيث كانت عملية إعادة التوطين بطيئة جدا فمنذ منتصف جوان 2016 أعيد توطين 511 من اللاجئين السوريين فقط وعليه عدم تقديم وثيقة مقننة لدخول اللاجئين للاتحاد الأوروبي، كما نص الميثاق على تقديم الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية كبيرة لتركيا شرط رفع متطلبات التأشيرة للمواطنين الأتراك بحجج المناخ السياسي غير المستقر داخل تركيا خاصة بعد الانقلاب الفاشل 2016 و ادعاءات بانتهاك حقوق اللاجئين في تركيا، لتصبح تداعيات هذا الاتفاق وخيمة على اتفاقية شنغن المعرضة للخطر حيث ستزيد تدفقات المهاجرين بلا حدود ما يستوجب تأسيس نظام للاتحاد يأخذ بعين الاعتبار القوة الاقتصادية، حجم السكان ومساحة الأراضي في البلاد والبطالة في البلد المتلقي من جهة ويساعد الدول على نقل اللاجئين من مخيماتهم في بلدان الأزمة مباشرة أو على الدول المجاورة قصد تثبيط رحلاتهم البحرية الخطيرة والتصدي لنظام الاتجار بالبشر مع عدم ايلاء تلك المهام للدول بشكل منفرد كألمانيا والسويد التي تبدي الإرادة السياسية لوضع مثل هذا نظام[21].

[20] "Turkey: Refugee Crisis " Echo Factsheet, European Commission – Civil Protection And Humanitarian Aid Operations,2017, p01, in http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/turkey_syrian_crisis_en.pdf.

[21] Matthias Mayer, "Or Fait Accompli? Germany's Response To The Refugee Situation: Remarkable Leadership And German Foreign Domestic Policy,2016, in:

**المخطط رقم (1):منحنى بياني يوضح تطور اللجوء السوري في ألمانيا**

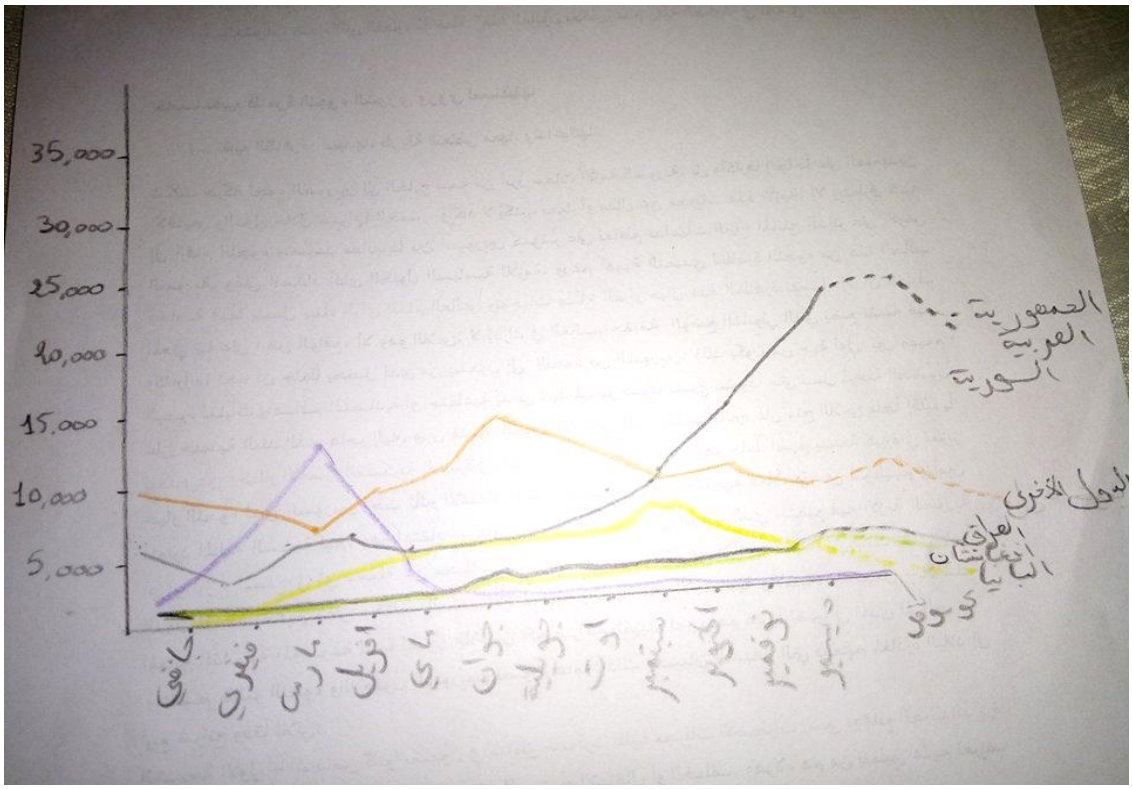


**Source** : Migration, asylum and refugees in Germany: Understanding the data, G lobal Migration Data Analysis Centre Data Briefing Series, 2016,p 1, in: https://www.iom.int/sites/default/files/country/docs/Germany/Germany-Data-Briefing-1Jan2016.pdf

الملاحظ من خلال الشكل أكبر مجموعة من طالبي اللجوء لألمانيا حيث وصل عددهم إلى أكثر من مليون شخص خلال سنة 2015، وقد كانت الأرقام في تزايد مستمر لتصل إلى ذورتها سنة 2016 في حين قدرت طلبات التماس اللجوء للقادمين من تركيا إلى مليون شخص وحسب المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين*BAMF* فد قدر حوالي نصف هذا العدد أي 500 ألف لاجئ يصلون إلى ألمانيا[22].

http://www.bfna.org/publication/newpolitik/germanys-response-to-the-refugee-situation-remarkable-leadership-or-fait-accompli.

[22] op cite, p 1 "Migration, Asylum And Refugees In Germany: Understanding The Data "

كان توجيه ألمانيا دعوة للاجئين في البلدان غير الأوروبية التي مزقتها الأزمة بمثابة رد فعل على الأزمات التي يعيشونها في بلدانه، فقد بدا ذلك بعد أن بلغ عدد الأشخاص الباحثين عن الحماية ارتفاعا غير مسبوق وفقا لبيانات مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ففي نهاية عام 2014 كان يفر أكثر من 59.5 مليون شخص من الاضطهاد، العنف وانتهاكات حقوق الإنسان هو المعدل الأعلى منذ سنة 1989.

حسب العديد من الأبحاث الأكاديمية فان العوامل الهيكلية كمستوى الرخاء، الدعم الاجتماعي، شبكات المهاجرين الاجتماعية، التنمية الاقتصادية الإيجابية والوعي بتسارع وتيرة شيخوخة السكان ساهمت في قبول مطالب اللجوء وتشجيع سياسات الهجرة والاندماج بشكل تدريجي، ففي سنة2014تم صياغة مجموعة من التشريعات التي تحظر العمل لطالبي اللجوء من ثلاثة لتسعة أشهر مع دخولهم ضمن دورات تكوينية في اللغة والتكامل قصد دمجهم في سوق العمل، شملت أيضا سياسة اللاجئين الألمانية ضمان دخول اللاجئين بطريقة آمنة وقانونية فضلا عن كون الجمهورية الاتحادية واحدة من البلدان الأوروبية القليلة التي وضعت برامج مؤقتة لقبول اللاجئين من سوريا على نطاق أوسع، حيث شاركت سنة 2012 بانتظام في برنامج إعادة التوطين في المفوضية، كما تم إنشاء ما مجموعه 20 000 مكان للاجئين من البلدان التي مزقتها الحروب مع منح تصريح إقامة لفترة أولية مدتها سنتان يسمح ببدء العمل على الفور، إتاحة فرصة للم شمل السوريين الذين يعيشون في ألمانيا بإحضار أفراد أسرهم شريطة التزامهم بتغطية تكاليف السكن والمعيشة ليصبح عدد اللاجئين نهاية 2015 ما يقارب حوالي 20 ألف شخص[23].

تطرح التحديات التي سنأتي على شرحها ضرورة إيجاد طريقة تضمن رفاه اللاجئين، الأمن الداخلي والاستقرار العالمي على نطاق أوسع، حيث جعلت الحكومة الاتحادية تعايش العديد من المشاكل التي تحول دون توفير متطلبات الأمن الإنساني للاجئين السوريين[24]:

– افتقار ألمانيا إلى قاعدة بيانات مشتركة لطالبي اللجوء المسجلين، حيث تقيد أسماء بعض اللاجئين عدة مرات في حين ينتقل البعض الأخر لدول أخرى أو يعودون لبلدانهم الأصلية دون وثائق، كما تحتاج

---

[23] Marcus Engler, op cite, p ,p 3.2,

24 Matthias Mayer, Op cit.

هذه الدولة لزيادة كفاءة قدرتها على معالجة طلبات اللجوء حيث يضطر اللاجئون الانتظار أسابيع أو حتى أشهر بعد تسجيلهم قبل دراسة طلب اللجوء والتي وصلت لأكثر من393,000 طلب.

-إدماج اللاجئين كقوة عاملة في سوق العمل مهمة مركزية، حيث يمكنهم ذلك من السيطرة على حياتهم الخاصة، ويساهم في تطوير الاقتصاد والمجتمع، لذلك تحتاج ألمانيا لعملية شاملة تستوجب تنمية عملية اللجوء بالتدريب اللغوي، إصدار الشهادات من الكفاءات الرسمية وغير الرسمية، التوجيه المهني، الإيداع في التلمذة الصناعية، مواصلة التعليم الإرشاد والتوجيه البرامج لاستكمال الهدف الاقتصادي.

- إن تلقي الاتحاد الأوروبي حوالي 1.3 مليون من طلبات اللجوء فرض جملة من الاحتياجات الإنسانية والمؤسساتية التي يأتي على رأسها تحمل أعباء اللاجئين وتوزيعهم بشكل متساوي لكن تلقي ألمانيا والسويد 62% من المطالب صعب إدارة الأزمة بطريقة فعالة ومنصفة للاجئين والبلدان المضيفة على حد سواء.

من ناحية أخرى اعتبرت سياسة الباب المفتوح في ألمانيا سببا في هجرة اللاجئين على طريق البلقان وضغط كبير على بلدان العبور بين الشرق الأوسط وألمانيا كالنمسا، سلوفينيا وكرواتيا حتى وان اختارت عدم قبول الطلبات لكن اللاجئين يمرون بها، أما بعد غلق بلدان البلقان لحدودها في مارس 2016 عانى اللاجئون الكثير من التهديدات كحصار عشرات الآلاف منهم في اليونان عند إغلاق أحد المسارات ليجدوا طريقا جديدا عبر مقدونيا أين حاولت الحكومة اعتقالهم وهي نتيجة واضحة لفشل ألمانيا في تامين وصول طلبات اللجوء.

**المحور الثالث: الآليات المعتمدة من طرف الأمم المتحدة لحماية اللاجئين السوريين**

يهدف اهتمام الأمم المتحدة من خلال التمويل لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين السوريين الذين فروا من القتال، حيث عملت على توفير الاحتياجات الأساسية لأكثر من 4.7 مليون لاجئ سوري يعيش غالبيتهم تحت خط الفقر ويواجهون دفع تكاليف الغذاء، الإيجار، الرعاية الصحية فضلا عن تقديم المساعدة الضرورية لتخفيف العبء عن كاهل المجتمعات المحلية المضيفة كتركيا، لبنان، الأردن التي تعايش ضغوطات هائلة على مستوى الموارد المحدودة، البنية التحتية والخدمات الحيوية،حيث قال *Filippo Grandi* المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تصريحات من اجل إطلاق نداء التمويل أن "السوريين اللاجئين والمجتمعات المضيفة بحاجة إلى دعمنا الآن أكثر من أي وقت مضى

ويجب على المجتمع الدولي أن يرسل رسالة واضحة أنه يقف معها لتوفير الدعم الذي تحتاج إليه فالمفوضية وشركاؤها على الاستعداد للتصدي للاحتياجات والثغرات الأمنية للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، لكنها تحتاج إلى التمويل اللازم للقيام بذلك "[25].

**أولا: تدخل الهيئة الأممية لتقديم المساعدات وتحسين أوضاع اللاجئين السوريين (دور المفوضية السامية لحقوق اللاجئين*United Nations High Commissioner for Refugees*):**

تأسست المفوضية السامية لشؤون اللاجئين *UNHCR* سنة 1951بموجب قرار الجمعية العامة 319-4 ديسمبر سنة 1949قصد تقديم المساعدة في مجال الحماية الدولية للاجئين، حيث هدفت بشكل رئيسي لضمان حق اللجوء لكل الأفراد، إيجاد مستقر لهم في دول أخرى وكفالة حق العودة الاختيارية لبلدانهم وذلك في إطار العمل الإنساني بعيدا عن الأغراض السياسية حيث يدخل في حمايتها الأشخاص الطبيعيين المقيمين خارج موطنهم الأصلي، الذين لا ينتفعون بحماية أنظمة حكوماتهم، لا يستطيعون العودة إليها ولا يملكون الرغبة في ذلك[26].

أصبحت الدولة السورية منذ منتصف العام 2015 بؤرة تنافس جيوسياسي بين القوى الإقليمية (إيران، تركيا، العراق، السعودية) والعالمية (روسيا والولايات المتحدة)، فقد أكدت الجهود الدبلوماسية التي يسعى من خلالها المجتمع الدولي بمختلف فواعله لإنهاء الصراع أنه بات من الصعب التوصل إلى حل سلمي يرضي الأطراف المتصارعة بحصيلة صفرية.

تعتبر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الأزمة السورية إلى جانب الإبادة الجماعية في رواندا اكبر حالة طوارئ إنسانية في جيل واحد الأمر الذي يفرض عليها إعادة النظر في نموذج الإغاثة، التنمية والحاجة إلى استجابة دولية طويلة فالنزاع في سوريا سيستمر في حالة عدم التوصل إلى حل سياسي.

---

[25] UNHCR Staff, "UN Seeks $4.63 Billion To Aid Syrian Refugees And Host Nations", In: http://www.unhcr.org/news/latest/2017/1/588723fa4/un-seeks-463-billion-aid-syrian-refugees-host-nations.html

[26] محمد بلمديوني، مرجع سابق، ص 167.

ونظرا لصعوبة المشاركة في تمويل الموارد للمجتمعات التي مزقتها الحرب تواصل المفوضية الدعوة إلى وضع ترتيب جديد للتمويل الدولي مبدية بذلك اهتماما متناميا بالأهداف الإنمائية على المدى الطويل بعد انتهاء مرحلة الطوارئ في الأزمات الإنسانية حيث تجاوزت التركيز على التنمية قصيرة المدى التي ترمي إلى مساعدة البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين خاصة وان فالنظام الحالي الخاص بالاستجابة لحالات اللاجئين اللذين لا يزالون يعيشون في حرمان مع أمل ضئيل في تحقيق أوضاع معيشية مقبولة حتى الحد الأدنى[27]

منذ بداية الأزمة السورية سنة 2011 سجلت المفوضية اللاجئين أسرع استجابة في تاريخها حيث عملت مع 150منظمة مجتمع مدني إلى جانب حكومات البلدان المجاورة لمساعدة اللاجئين على دفع الإيجار، الحصول على الغذاء، التعليم والرعاية الطبية، فضلا عن إعطاء السلع الأساسية مثل الخيام والفرش والأغطية البلاستيكية ففي سنة 2016 تلقى 1.7 مليون لاجئ المعونة الغذائية، سجل 350 ألف طفل في المدارس وقدمت المأوى في المخيمات لأكثر من 400 ألف لاجئ، فضلا عن مساهمات المانحين كالولايات المتحدة بمبلغ 4.1 بيليون دولار إلى خطط الاستجابة الإقليمية المتعاقبة منذ عام 2012 ومع ذلك مطلوب أكثر من الولايات المتحدة 2 بيليون دولار أكثر قبل نهاية 2017 لتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين[28]

وضعت المفوضية أولوية في خطة التمويل لسنة 2017 وهي الحاجة إلى تعزيز الفرص التعليمية لشباب اللاجئين السوريين لتجنب خطر "الجيل الضائع" بعد إحصاء حوالي 70 %من اللاجئين السوريين هم نساء وأطفال فأكثر من نصف هذه النسبة هم أطفال في سن المدرسة وغير ملتحقين

[27] Lindsey Phillips, "Responding To The Syrian Refugee Crisis: A Conversation With T. , UN Deputy High Commissioner For Refugees, In:"Alexander Aleinikof http://www.migrationpolicy.org/article/responding-syrian-refugee-crisis-conversation-t-alexander-aleinikoff-un-deputy-high.

[28] Adrian Edwards, op cite.

بالتعليم الرسمي كما تشمل السمات الأخرى للاستجابة حماية حقوق وسلامة اللاجئين وتهيئة فرص كسب العيش الجديدة للسوريين في المنفى، ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية[29].

تحتاج سياسة الأمم المتحدة لإدماج اللاجئين مجتمعيا إستراتيجية فعالة وعادلة تتجاوز فيها كل التحديات التي سنأتي على شرحها في التالي:

**_غياب عقلانية التمويل** : فرض التمويل الضروري لتوفير الحاجيات الأساسية للاجئين السوريين على وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الحد من تقديم الخدمات الحيوية كالغذاء والتعليم حيث لم تستطع سوى تامين 1.83 مليار دولار 41 %حتى نهاية سبتمبر لعام 2015. في زمن كانت تحتاج بالموازاة مع المنظمات الغير حكومية إلى مبلغ 4.53 مليار دولار لتنفيذ خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة في سورية سنة 2016على الصعيد الإنساني فقد واجهت الأمم المتحدة نقصا واضحا في التمويل اللازم لتقديم الدعم الأساسي للنازحين داخلياً وللاجئين، فالفجوة بين الأموال اللازمة والأموال التي تم تلقّيها، والبالغة 3.47 مليار دولار، حملت الحكومات المضيفة عبء رعاية اللاجئين ما تسبب في تنامي المعاناة الإنسانية[30].

**_ التهديدات التي تحول دون توفير حماية شاملة للاجئين السوريين في الدول المضيفة:** يقيم اغلب اللاجئين السوريين في المناطق الأكثر فقرا على الحدود مع دول الجوار ما أدى لتطور التوتر المجتمعي الذي تشكل عقب الزيادة الهائلة في أعداد السكان، فقد ساهم ذلك في تنامي الضغط على البنية التحتية وحدوث توترات بين الوافدين الجدد والسكان الذين رحبوا بهم في السابق باعتبارهم مصدر تهديد لأمنهم الوظيفي والاقتصادي(خفض أجور العمالة في القطاعات غير الرسمية، مزاحمة اللاجئين السويين ومنافستهم للسكان المحليين في سوق العمل وسهولة وصولهم للخدمات، من ناحية أخرى أدى اهتمام وكالات تقديم الدعم للاجئين وتجاهل المجتمعات المضيفة المعدمة إلى حدوث استياء في أوساط

[29] UNHCR Staff, Op Cite.

[30] مهى يحي، "اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية، مركز كارنيغي للشرق الاوسط"، متحصل عليه من:
http://carnegie-mec.org/2015/11/09/ar-pub-62393

السكان المحليين نظرا لسيادة الاعتقاد بان السكان المحليين أكثر فقرا من اللاجئين السوريين ولا يتلقون نفس الدعم المادي والإنساني[31].

**_علاقة المنظمات غير الحكومية بمهام المفوضية السامية:** أدركت هذه الأخيرة حلال سنة1994 طبيعة التهديدات الأمنية العابرة للحدود والتي تفوق قدرتها خاصة في مجال تقديم الاحتياجات المتزايدة للنازحين داخليا واللاجئين الأمر الذي جعلها تأسس مبادرة تعنى بالتعاون بينها وبين مئات المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم بهدف زيادة الاهتمام المشترك بقضايا اللاجئين، تطوير هياكل وآليات جديدة للتعاون على المستويين الإقليمي والوطني، توزيع المساعدات والخدمات اللوجستية (المأوى، الصحة ، التغذية ومشاريع التعليم[32] إلا أن هذا النقص في تمويل البرامج، الصراعات المتصاعدة ساهم في مواجهة اللاجئين لاستحالة الحصول على المساعدات الإنسانية ومصادرة الميليشيات المحلية لهذه الأخيرة عند توفرها ما يجعل هؤلاء اللاجئين يستعينون بمنظمات المجتمع المدني المحلية والغير الحكومية المرتبطة في كثير من الأحيان بالتنظيمات الدينية وعليه تنامي الشعور بالطائفية بين الأفراد الذين يلجئون لتوفير المأوى والدعم المحلي بدلا من الحماية الدولية التي توفرها المفوضية السامية للأمم المتحدة[33].

**المخطط رقم (2): يوضح التحديات التي تواجهها الهيئة الأممية لضمان الحماية الدولية للاجئين السوريين**

[31] المرجع نفسه.

[32] تاريخ الشراكة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية، متحصل عليه من:
http://www.unhcr.org/ar/4be7cc2640.html

[33] مهى يحي، مرجع سابق.

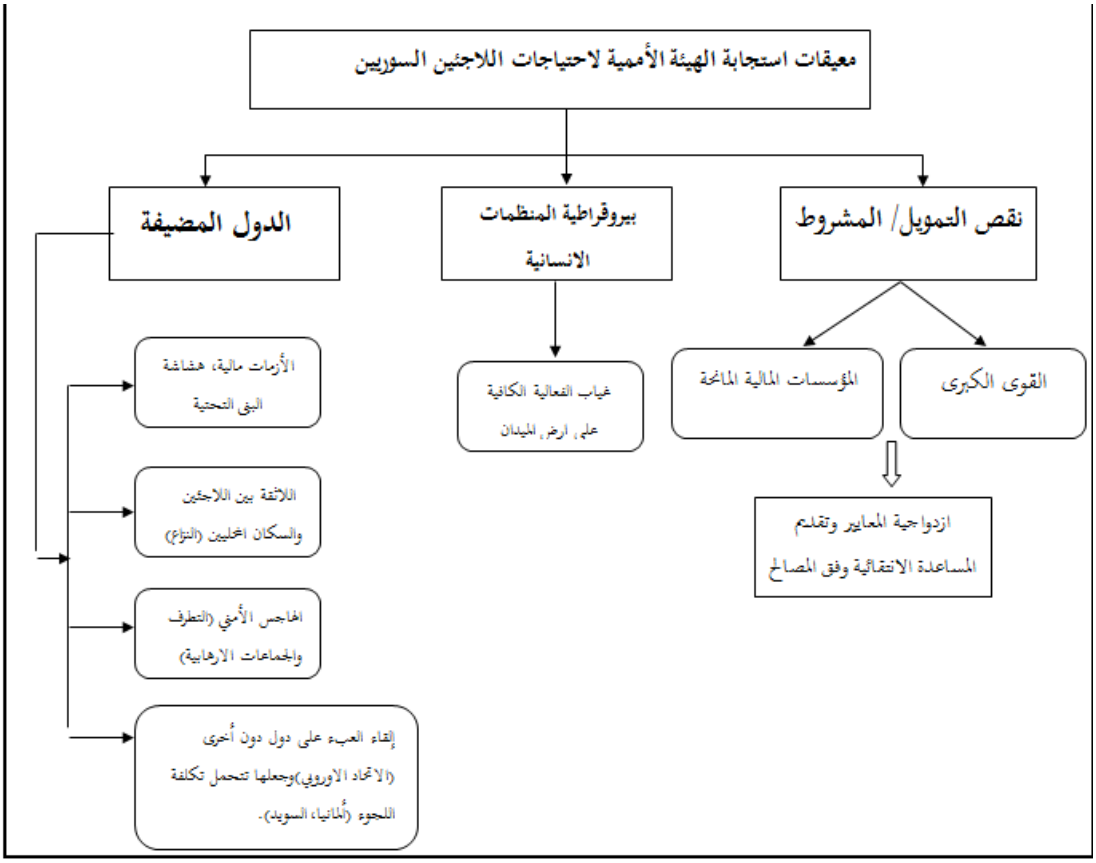


**المصدر: من إعداد الباحثة**

**ثانيا: آفاق تطوير فعالية الهيئة لحماية اللاجئين السوريين**

تهتم المفوضية بتشجيع الإمكانات الاقتصادية للاجئين السوريين حتى وان كانوا يعيشون في المخيمات فمعظم نظم هذه الأخيرة تعفي اللاجئين من العمل ما يسفر عن ضياع رأس المال البشري بدلا من أن تواصل إنتاج وإعادة إنتاج هذا المورد، لذلك وجب عليها اتخاذ خطوات للجمع بين الإغاثة والتنمية، تعزيز الاكتفاء الذاتي للاجئين السوريين وهو ما قامت به سنة2012 حيث أنشأت "اقتصاد مخيم" مع اللاجئين الصوماليين الذين يعيشون في مخيمات في منطقة دولو بإثيوبيا فاكتسبت المهارات الزراعية من اللاجئين الصوماليين في الأرض المقدمة من المجتمع المضيف، قسمت الأرباح على قدم المساواة مع المجتمع لتهدف بذلك للتقليل من اعتماد اللاجئين على تقديم المساعدة الإنسانية وتزويدهم

بالمهارات اللازمة للاعتماد على الذات في حالة عودتهم إلى بلدهم الأصلي، بينما تساعد أيضا البلد المضيف[34].

**المخطط رقم (3): يوضح المسار التعاوني بين *UNCHR* ومنظمات المجتمع المدني لتحسين أوضاع اللاجئين السوريين.**

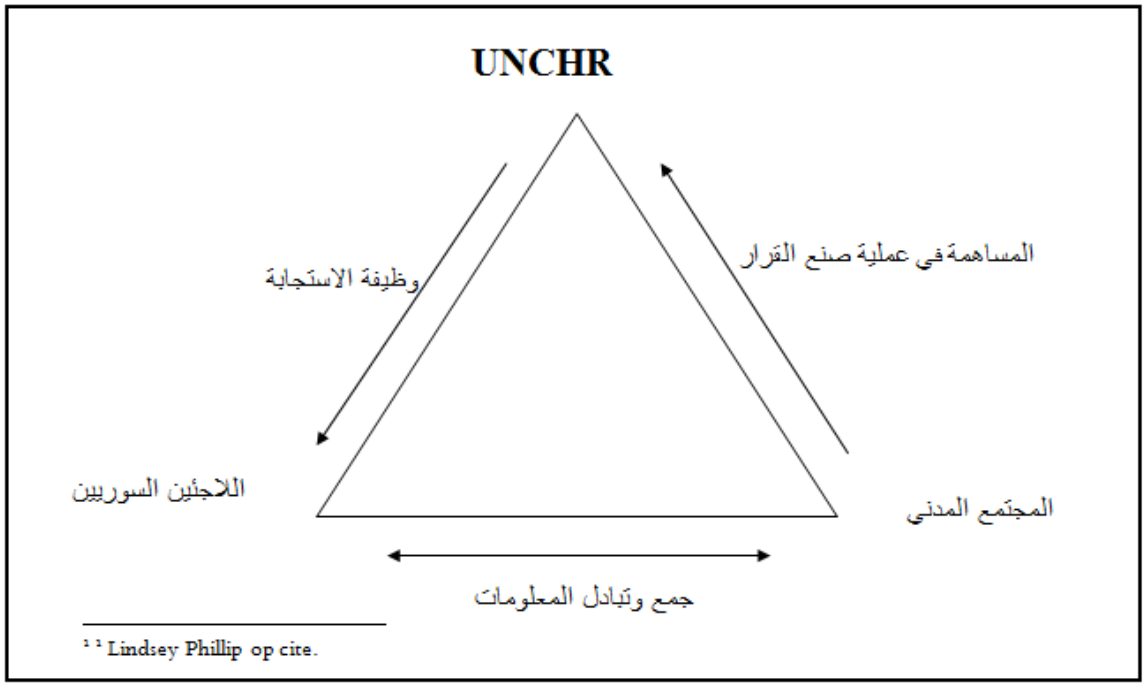


[11] Lindsey Phillip op cite.

**المصدر: من إعداد الباحثة**

انطلاقا من التحديات التي تواجها الهيئة الأممية في إدارتها لشؤون اللاجئين سنحاول رصد جملة من الفرض التي تخول للمفوضية السامية تحقيق الحماية الدولية للاجئين السورين[35]:

- تطوير النهج المجتمعي لإدارة شؤون اللاجئين عبر تدريب الشرطة، القضاة والضباط المسؤولين عن الأطفال على قانون اللاجئين.

[34] [34] Lindsey Phillip op cite.

[35] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "النهج مجتمعي المنحى في العمليات التي تقوم بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2009، ص، ص124، 126. متحصل عليه من: http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=4c51414e2.

- تشكيل المجموعات ذات المصالح المشتركة وإشراك المجتمع المدني والمحلي في المشاريع بين اللاجئين.
- دعم تنمية مجتمعات اللاجئين السوريين عبر المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع وكالات أخرى عبر الدورات التدريبية لتنمية المساعدات الذاتية وتطوير المهارات.
- تسير أنشطة المراكز المجتمعية في أماكن محايدة ومهيأة لتفادي شعور اللاجئين بخلفيات التهميش والكراهية.
- تشجيع قيام علاقات طيبة مع المجتمعات المضيفة قصد تغيير النظرة السلبية عن اللاجئين السوريين على أنهم مصدر تهديد مجتمعي بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني.
- توفير المعلومات اللازمة لطالب اللجوء السوري والنازحين داخليا حتى يتسنى للمفوضية تقديم الخدمات الأساسية.

**خاتمة:**

ختاما نستنتج مما سبق أن ديناميات النزاع السوري ساهمت في تنامي طلبات اللجوء والنزوح الداخلي بشكل مطرد فقد تحركت الأمم المتحدة بالعمل مع المنظمات غير الحكومية من خلال خطط الدعم الإقليمي والاستجابة الدولية عبر استقطاب المساعدات المالية من القوى الكبرى، توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

مراحل تطور اللجوء السوري ارتبط بحركيات عدة، حيث اقترنت المراحل الأولى بمخلفات النزاع بين القوات الحكومية والمليشيات المسلحة المدعومة دوليا ما جعل الدولة تعيش حالة من الفشل الدولاتي وجهت المدنيين لطلب اللجوء والنزوح إلى حدود الدول المجاورة وبفعل معايشتهم لظروف سيئة تحددت الوجهة في المراحل التالية للدول الأوروبية التي تراوح موقفها بين مؤيد في حاجة للمورد البشري ومعارض لخلفيات دينية وهوياتية.

اقترنت طبيعة اللجوء السوري بتقديم اللاجئين للرشوة في نقاط التفتيش قصد الوصول لاماكن آمنة، فبعد الوصول للمخيمات أو الأماكن المخصصة لهم(القاعات الرياضية، المدارس) تبدأ مرحلة مواجهة التوتر المجتمعي وصعوبة التعايش مع المجتمعات المحلية المضيفة التي تعتبرهم مصدر تهديد لأمنها(التطرف،

الجماعات الإرهابية) والتي تصل لحد النزاع خلال النشاط اليومي، كما يعرفون مختلف أشكال العنف البنيوي (الفقر، الأمراض) وعمالة الأطفال.

قدمت المفوضية السامية مختلف المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين في مجال المعونات الغذائية، دعم التعليم للأطفال والشباب، إعطاء السلع الأساسية مثل الخيام والأغطية البلاستيكية، الاستفادة من مساهمات المانحين، توفير الدورات التكوينية لدمج اللاجئين السوريين ضمن أسواق العمل لكن ذلك يبقى مقترنا بالمعيقات التي تحول دون تحقيق الحماية الدولية لجميع اللاجئين حيث تفتقر المفوضية لقاعدة البيانات التي تمكنها من تنظيم دراسة ملفات اللجوء وتسجيل طلباتهم، التمويل المشروط بسياسة ازدواجية المعايير والمساعدات الانتقائية ما يستوجب تطوير النهج المجتمعي لإدارة شؤون اللاجئين وتنمية مهاراتهم ومساعدتهم ذاتيا بمساهمة من منظمات المجتمع المدني.

## قائمة المراجع:


### I. المراجع باللغة العربية

#### 1- الكتب:

1: الشاكر (مظهر)، القانون الدولي للاجئين دراسة قانونية تحليلية قراءة في حق اللاجئ، (بغداد: (د د ن)، 2014).

2:غربي (محمد) وآخرون، الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014).

#### 2- المجلات والدوريات:

1: بن مشري (عبد الحليم)، " ماهية الهجرة غير الشرعية"، مجلة المفكر، العدد السابع، ( د س ن).

2:طلب فرج (صلاح الدين)، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد الأول،2009.

3:عبد الشهيد طالب (سنان)، "حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (د س ن).

4: محسن عباس (محمد)، "القانون الدولي الإنساني وحماية النازحين داخليا حالة النزوح في العراق"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ( د س ن).

5: بلمديوني (محمد)، "وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد17، 2017.

**3- مواقع الانترنت:**

1: قسبوط (بشرى)،"تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، متحصل عليه من:
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=277:-immmih-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10

2:يحي (مهى)، "اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية، مركز كارنيغي للشرق الاوسط"، متحصل عليه من:
http://carnegie-mec.org/2015/11/09/ar-pub-62393

3: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "النهج مجتمعي المنحى في العمليات التي تقوم بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2009، متحصل عليه من:
http://www.refworld.org/cgi bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=4c51414e2 .

**2. باللغة الانجليزية:**

**Internet links :**

1: Adrian( Edwards), "Needs Soar As Number Of Syrian Refugees Tops 3 Million", The U N Refegee Agency, in :
http://www.unhcr.org/53ff76c99.html

2: Factsheet(Echo),"Turkey:Refugee Crisis",European Commission - Civil Protection And Humanitarian Aid Operations,2017, in :
http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/turkey_syrian_crisis_en.pdf .

3: Ferris (Elizabeth) And Others, Syrian Crisis: Massive Displacement, Dire Needs And A Shortage Of Solutions, foreign policy at brookings, 2013, in:
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Syrian-CrisisMassive-Displacement-Dire-Needs-and-Shortage-of-Solutions-September-18-2013.pdf

4: Lindsey (Phillips), "Responding To The Syrian Refugee Crisis: A Conversation With T. Alexander Aleinikoff", UN Deputy High Commissioner For Refugees, In:
http://www.migrationpolicy.org/article/responding-syrian-refugee-crisis-conversation-t-alexander-aleinikoff-un-deputy-high.
5: Marcus (Engler), "Germany In The Refugee Crisis – Background, Reactions And Challenges", The European Commission, 2016, in:
https://pl.boell.org/sites/default/files/uploads/2016/04/germany_refugee_crisis_marcusengler.pdf

6: Mayer(Matthias), "Germany's Response To The Refugee Situation: Remarkable Leadership Or Fait Accompli?", German Foreign And Domestic Policy,2016, In:
http://www.bfna.org/publication/newpolitik/germanys-response-to-the-refugee-situation-remarkable-leadership-or-fait-accompli.

7: Senyücel Gündoğar (Sabiha And Babaud (Sebastien ), "Syrian Refugees In Turkey: Challenges To And Opportunities For Longer-Term Integration", Eu Under The Instrument For Stability, 2016, in:
https://www.saferworld.org.uk/downloads/pubdocs/c4p-turkey-briefing-final.pdf

8: Mapping the Syrian refugee crisis across Europe: in pictures, in:
http://www.wired.co.uk/article/europe-syria-refugee-crisis-maps

9: "Migration, Asylum And Refugees In Germany: Understanding The Data", G Lobal Migration Data Analysis Centre Data Briefing Series, 2016, in:
https://www.iom.int/sites/default/files/country/docs/Germany/Germany-Data-Briefing-1Jan2016.pdf

10 : Syrian Humanitarian Disaster, in :
https://www.researchgate.net/figure/289521695_fig2_Figure-2-Map-of-Syrian-refugee-density-and-camp-placements-in-border-hosting-countries
11: This map shows the routes of Europe's refugee nightmare — and how it's getting worse, in:
http://www.businessinsider.fr/us/map-of-europe-refugee-crisis-2015-9/
12 : UNHCR Staff, "UN Seeks $4.63 Billion To Aid Syrian Refugees And Host Nations", In:
http://www.unhcr.org/news/latest/2017/1/588723fa4/un-seeks-463-billion-aid-syrian-refugees-host-nations.html